فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

الدورة العاشرة

جنيف، ٧-١١ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف

في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة

يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

ورقة تتضمن مقترحات مطروحة للنقاش

مقدمة من الرئيس المسمى

أولاً - مقدمة

١- القصد من هذه الورقة هو تقديم معلومات أساسية عن المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، المقرر أن يُعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٦. وتنقسم الورقة إلى قسمين: الأول يتناول الإطار القانوني، والثاني يتصل ببعض الجوانب التنظيمية لعقد المؤتمر الاستعراضي في سياق الاتفاقية المذكورة.

٢- ويحاول في القسم الأول إبراز أحكام مختلف الوثائق القانونية التي اعتمدها حتى الآن الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وكذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن إنشاء المؤتمر الاستعراضي، وتُبحث هذه الأحكام من وجهة نظر عامة ووجهة نظر أكثر تحديداً تتعلق بالمؤتمر الاستعراضي الثالث، على السواء. وتتضمن هذه الإشارات أحكاماً مستمدة من الاتفاقية نفسها، ومن الإعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي الثاني لعام ٢٠٠١، ومن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٠٧/٥٩، ومن تقرير اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية المعقود عام ٢٠٠٤.

٣- ويتناول القسم الثاني بعض أهم الجوانب الإجرائية لإنشاء المؤتمر الاستعراضي، ولا سيما موعد العملية التحضيرية ومكانها وهيكلها وبدائيتها ومدتها، ورئاسة المؤتمر الاستعراضي، فضلاً عن تحقيق عالمية الاتفاقية وبروتوكولاتها.

ثانياً - الإطار القانوني

٤ - اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

"المادة ٨ - إعادة النظر والتعديلات

١- (أ) يجوز لأي طرف سام متعاقد، في أي وقت بعد بدء سريان هذه الاتفاقية، أن يقترح تعديلات على هذه الاتفاقية أو أي بروتوكول مرفق بها يكون ملزماً به. ويتم إبلاغ أي اقتراح بتعديل ما إلى الوديع، الذي يشعر به جميع الأطراف السامية المتعاقدة ويلتمس آراءها بشأن ما إذا كان ينبغي عقد مؤتمر للنظر في الاقتراح. فإذا وافقت على ذلك أغلبية لا تقل عن ثمانية عشر من الأطراف السامية المتعاقدة، يعمد الوديع على وجه السرعة إلى عقد مؤتمر تدعى إليه جميع الأطراف السامية المتعاقدة. وتدعى الدول التي ليست أطرافاً في هذه الاتفاقية إلى حضور المؤتمر بصفة مراقب.

(ب) يمكن لمؤتمر كهذا أن يوافق على تعديلات، تعتمد ويبدأ سريانها على منوال هذه الاتفاقية والبروتوكولات المرفقة بها، شريطة ألا تعتمد التعديلات على هذه الاتفاقية إلا من قبل الأطراف السامية المتعاقدة، وألا تعتمد التعديلات على بروتوكول مرفق محدد إلا من قبل الأطراف السامية المتعاقدة الملزمة بذلك البروتوكول.

٢- (أ) يجوز لأي طرف سام متعاقد، في أي وقت بعد بدء سريان هذه الاتفاقية، أن يقترح بروتوكولات إضافية تتصل بفئات أخرى من الأسلحة التقليدية لم تشملها البروتوكولات المرفقة الحالية. ويبلغ أي اقتراح بروتوكول إضافي من هذا النوع إلى الوديع، الذي يُشعر به جميع الأطراف السامية المتعاقدة وفقاً للفقرة ١(أ) من هذه المادة. فإذا وافقت على ذلك أغلبية لا تقل عن ثمانية عشر من الأطراف السامية المتعاقدة، يقوم الوديع على وجه السرعة بعقد مؤتمر تدعى إليه جميع الدول.

(ب) يجوز للمؤتمر المذكور أن يقوم، بالمشاركة الكاملة لجميع الدول الممثلة في المؤتمر، بالاتفاق على بروتوكولات إضافية، تعتمد على منوال هذه الاتفاقية وتلحق بها، ويبدأ سريانها وفقاً لأحكام الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٥ من هذه الاتفاقية.

٣- (أ) إذا لم يحدث، بعد فترة عشر سنوات تلي بدء سريان هذه الاتفاقية، أن عقد مؤتمر وفقاً للفقرة الفرعية ١(أ) أو ٢(أ) من هذه المادة، جاز لأي طرف سام متعاقد أن يطلب إلى الوديع عقد مؤتمر تدعى إليه جميع الأطراف السامية المتعاقدة لإعادة النظر في نطاق وتنفيذ هذه الاتفاقية والبروتوكولات المرفقة بها، وللنظر في أي اقتراح بتعديلات لهذه الاتفاقية أو للبروتوكولات الحالية. وتدعى الدول التي ليست أطرافاً في هذه الاتفاقية إلى حضور المؤتمر بصفة مراقب. ويجوز للمؤتمر أن يتفق على تعديلات تعتمد ويبدأ سريانها طبقاً للفقرة الفرعية ١(ب) أعلاه.

(ب) يجوز في المؤتمر المذكور أن ينظر أيضاً في أي اقتراح بروتوكولات إضافية تتصل بفئات أخرى من الأسلحة التقليدية لم تشملها البروتوكولات المرفقة الحالية. ولجميع الدول الممثلة في المؤتمر أن تشترك كامل الاشتراك في هذا النظر. وتعتمد أية بروتوكولات إضافية على منوال هذه الاتفاقية، وتلحق بها، ويبدأ سريانها وفقاً لأحكام الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٥ من هذه الاتفاقية.

(ج) يجوز للمؤتمر المذكور أن ينظر فيما إذا كان ينبغي النص على وجوب عقد مؤتمر جديد بناء على طلب أي طرف سام متعاقد إذا لم يحدث، بعد فترة ماثلة للفترة المشار إليها في الفقرة الفرعية ٣(أ) من هذه المادة، أن عقد مؤتمر وفقاً للفقرة الفرعية ١(أ) أو ٢(أ) من هذه المادة".

٥- الإعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، المعقود عام ٢٠٠١ (الوثيقة الختامية CCW/CONF.II/2، الجزء الثاني)، "استعراض المادة ٨ من الاتفاقية":

"ويقرر المؤتمر، طبقاً للمادة ٨-٣(ج)، عقد مؤتمر آخر بعد مرور خمس سنوات على دخول التعديلات المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي الثاني حيز النفاذ، ولكن في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠٠٦ في كل الأحوال، مع بدء انعقاد الاجتماعات التحضيرية بحلول سنة ٢٠٠٥، عند الاقتضاء".

٦- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٠٧/٥٩ المعنون "اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر"، الفقرة ٨ من المنطوق:

"تشير إلى قرار المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر بعقد مؤتمر آخر في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٦، على أن تبدأ الاجتماعات التحضيرية مبكراً في عام ٢٠٠٥، حسب الاقتضاء، وتطلب إلى اجتماع الدول الأطراف المعقود يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ النظر في هذه المسألة".

٧- تقرير اجتماع الدول الأطراف (الوثيقة CCW/MSP/2004/2، المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، الفقرة ٢٨:

"وقرر اجتماع الدول الأطراف أن يجري الرئيس المختار مشاورات في فترة ما بين الدورات بشأن إعداد المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية، وأن يقدم تقريراً إلى الاجتماع المقبل للدول الأطراف".

ثالثاً - المسائل التنظيمية

٥- لما كانت جميع المسائل المتعلقة بالمضمون (استعراض نطاق الاتفاقية وسير تطبيقها) والمسائل ذات الطبيعة الإجرائية (النظام الداخلي للمؤتمر، وهيكله، إلخ) ينبغي أن تعالجها، في العادة، الهيئة المكلفة بالقيام بالأعمال

التحضيرية للمؤتمر (فريق الخبراء الحكوميين أو اللجنة التحضيرية)، فإن الغرض من المشاورات الحالية هو التماس الآراء الأولية للدول الأطراف في الاتفاقية بشأن النقاط التنظيمية التالية:

(أ) موعد المؤتمر الاستعراضي: بما أن اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية سيعقد في ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، يتوقع أن يكون خريف عام ٢٠٠٦ موعداً مناسباً لعقد المؤتمر الاستعراضي. وسيتيح ذلك أيضاً وقتاً كافياً للإعداد لهذا المؤتمر. وسيُتخذ القرار النهائي في وقت لاحق من هذا العام، وسيتوقف اتخاذه على عدد من العوامل، منها عقد محفل يتصل بتزع السلاح ومحافل أخرى في نفس الفترة الزمنية، وتوفر قاعات الاجتماع وحيز المكاتب في قصر الأمم (إذا تقرر عقد المؤتمر في جنيف).

(ب) مكان المؤتمر الاستعراضي: يمكن أن يُعقد المؤتمر الاستعراضي في جنيف - وهي مدينة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعملية الاتفاقية منذ سنين عديدة، ما لم تكن هناك اقتراحات أخرى.

(ج) هيكل العملية التحضيرية: إن الآراء التي أعرب عنها حتى الآن تؤيد إنشاء عملية تحضيرية مستقلة (لجنة تحضيرية) بدلاً من استخدام الآلية القائمة (فريق الخبراء الحكوميين)، نظراً إلى أن القضايا التي تعالج في كل من المحفلين تختلف من منظور إجرائي وموضوعي على السواء. وإذا ما وافقت الدول الأطراف في الاتفاقية على نهج من هذا القبيل، فإنه ينبغي موازنة دورات اللجنة التحضيرية مع الاجتماعات التي يمكن أن يعقدها فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٦.

(د) بدء اجتماعات اللجنة التحضيرية وتوقيتها ومدتها: أُبدي اقتراح مفاده أنه يمكن بالفعل عقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية في عام ٢٠٠٥، بعد اجتماع الدول الأطراف في عام ٢٠٠٥ مباشرة. غير أنه أُبدي أيضاً رأي آخر يقول إنه ينبغي بدء العملية التحضيرية في عام ٢٠٠٦. أما بشأن مدة العملية التحضيرية، فينبغي لاجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠٠٥ أن يحدد عدد دورات اللجنة التحضيرية ومدتها، استناداً إلى نتيجة هذه المشاورات الجارية ومع مراعاة عبء عمل فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٦.

(هـ) رئاسة المؤتمر الاستعراضي: يُتوقع أن يرأس الرئيس المسمى للمؤتمر الاستعراضي العملية التحضيرية أيضاً. وإن المجموعات الإقليمية مدعوة، في ضوء ذلك، إلى بدء المشاورات بشأن شخص الرئيس المسمى المقبل.

(و) تحقيق عالمية الاتفاقية وبروتوكولاتها: ينبغي بذل أقصى الجهود في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في الاتفاقية وفي العملية التحضيرية للمؤتمر من أجل تشجيع دول العالم أجمع على الانضمام إلى الاتفاقية وجميع بروتوكولاتها. ويمكن، في ضوء ذلك، اتخاذ تدابير مختلفة، مثل اعتماد نداء من جانب اجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠٠٥ (مماثل للنداء الذي تعتمده كل عام المؤتمرات السنوية للدول الأطراف في البروتوكول الثاني المعدل الملحق بالاتفاقية) أو عقد مؤتمرات/حلقات دراسية إقليمية حول الاتفاقية وبروتوكولاتها أو حول القضايا قيد المناقشة في فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في الاتفاقية.

(ز) أية مسألة أخرى ذات صلة بهذا البند من جدول الأعمال.